الأمير مولاي هشام

المعوقات الراهنة يمكنها أن تعرض البلد والملكية إلى أخطار جديدة

أجرت مجلة بوليتيك أنترناسيونال حوارا مطولا مع الأمير مولاي هشام حول قضايا الديمقراطية، وعواقب التحديث في بلدان العالم العربي، ناقش فيه أنظمة الحكم بها، ووضع النخبة من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية، وخصص جزء من الحوار للحديث عن المغرب.
ننشر، هنا، فقرات من الحوار الذي نشرته كاملا مجلة "وجهة نظر" في عددها الأخير.

▪ المغرب، من دون جميع دول العالم العربي، يتوفر فيما يبدو على أفضل المؤهلات لإنجاح تحول ديمقراطي، إلا أن هناك انطباعا بوجود نوع من الجمود قد أعلنت عنه أنت بنفسك، فكيف تفسر ذلك؟

• **بالفعل المغرب أحد الدول الذي توفرت لديه خلال الثمانينات والتسعينات حظوظ أفضل إلا أن هذا الامتياز تضاءل، فقد لحقت به دول أخرى باشرت انفتاحا ديمقراطيا كالبحرين والأردن ولبنان، فلم يعد أحسن تلميذ في الفصل، ويرجع هذا أولا وقبل كل شيء إلى مسألة استحالة إعادة التوازن بين السلط، إذ منذ الاستقلال 1956، ونحن نخوض في نقاش لا ينتهي، ما هو دور الملكية بالتحديد؟ كيف ينبغي أن تكون طبيعة فصل السلط؟ ما هي اختصاصات الحكومة؟ واختصاصات المؤسسات البرلمانية؟**

وقد مر المغرب من مراحل عدة: من سنوات "الرصاص" في السبعينات إلى الليبرالية الاقتصادية في الثمانينات إلى تجربة ما يسمى ب "التناوب" والملاحظة التي تفرض نفسها هنا تتمثل في كوننا بسبب نوع من الشكليات لم نذهب إلى نهاية المحاولة،

وقد كان الجواب دائما هو المغرب لم يتهيأ بعد بسبب ضعف تشكيلاته السياسية، وهذا صحيح إذا ما اعتبرنا كون هذه التشكيلات لا تقوم بدورها كاملا. والحاصل أننا أبعد ما نكون عن ما يتطلع المجتمع إليه من تغيير حقيقي.

▪ ها قد مرت ثلاث سنوات على تولية محمد السادس، فهل يمكن الحديث عن وقوع تغيير في العمق؟

• حتى الآن لا تزال عناصر القطيعة ضعيفة أمام أسلوب الحكم السابق، نعم، حدث تنظيم جديد للملكية إلا أن ذلك تم على نفس المبادئ التقليدية التي تحد من سيادة الشعب.

▪ ما هو الدور الذي ينبغي، في نظرك، للملكية أن تضطلع به في القرن الواحد والعشرين؟

• لقد سبق لي أن تحدثت بما يكفي عن هذا الموضوع: عليها في نظري أن تنسحب من التدبير اليومي للشأن العام، وذلك حتى تتفرغ للانشغال بالتوازنات الكبرى السياسية منها والجماعية والأخلاقية والدينية، عليها أن تساهم في إدماج مختلف الفئات الاجتماعية وكذا الجهات، باختصار، الملكية مطالبة بأن تكون بمثابة لحام للأمة. نعم، هناك في المغرب تصورات أخرى حول الملكية، إذ تطالب بعض التشكيلات السياسية بالإبقاء على نظام الخلافة كما هو الآن فهو في نظرها شرط من شروط المحافظة على الخصوصية الثقافية والهوية المغربية، بينما نجد آخرين مثل حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال وهما أهم مكوني حكومة "التناوب" قد تخلوا أو أرجأوا على الأقل مطالبتهم بمراجعة الدستور، يتم فيها الفصل بين السلط وكأنهم بهذا الإرجاء يريدون القول: إن نظام الخلافة القائم حاليا ومؤسسة البرلمان المنبثق عن الاقتراع العام يمكنهما أن يتعايشا في وئام.

▪ سبق لك أن عبرت عن تخوفين بالنسبة للمغرب يتعلق أولهما بمستقبل الملكية وثانيهما بقضية الجمود الذي تعرفه البلاد.

• إن التخوفين وثيقا الصلة بينهما وأنا لست من أنصار الملكية المطلقة، إلا أن الملكية لا تزال في الوقت الراهن ذات دور أساسي في المغرب إذ هي منذ ثلاثين سنة حميمية الصلة بالبلاد. والفصل بين التخوفين ليس أمرا مستحيلا وسيترك إن تم تغييرا مهما، وأنا أرى أن البلاد لكي تكون في حالة جيدة يجب أن تكون المؤسسة الملكية كذلك في حالة جيدة، ولكي تكون الملكية في حالة جيدة ينبغي أن تكون البلاد في حالة جيدة، والحال أن المعوقات الراهنة يمكنها أن تعرض البلاد والملكية معا إلى أخطار جادة، وأعتقد أنني تكلمت حتى الآن عن هذا الموضوع بما يكفي يبقى على الآخرين أن يعلنوا عن هذا المطلب.

▪ هناك صحف وديمقراطيون (مغاربة) حبوا مساهمتك في النقاش الدائر، وكذلك جماعة العدل والإحسان غير المعترف بها... أليست هذه المساندة الأخيرة محرجة بعض الشيء؟

• أعتقد أن هذا التضامن موجه أولا وقبل كل شيء إلى الأفكار وإلى المطالبة بالحق في الانخراط (جميعا) في مناقشة مستقبلنا، وقد تأثرت بها كثيرا وإن صدرت عن حركة لا أشاطرها لا برنامجها ولا رؤيتها، وعلى المغاربة أن يتكتلوا من أجل النضال ضد الظلم ومن أجل الكرامة والشفافية .

▪ تحدثت وأنت تغادر المغرب عن فرصة ضائعة، ماذا تقصد؟

• أعتقد أن المغرب يعيش ظرفية مناسبة قلما يجود التاريخ بمثلها، وعلى كل منا أن يتقدم بما لديه مساهما في تحويل ما نطمح إليه إلى واقع إلا أن بعض الفاعلين السياسيين خانتهم الجرأة أمام مجتمع كل متمنياته أن يتحقق التغيير. فكان من واجبي أن أتقدم بأقصى ما عندي من أفكار، وحاولت مثلي مثل آخرين لما كان لك شيء في بداياته، إلا أننا لما وصلنا إلى اللحظة التي أصبح وباتفاق الجميع، فيها التقدم إلى الأمام أمرا ضروريا، إذا بتوتر يلوح في الأفق وإذا بالأمور تتسارع وتيرتها.

سياسيا كنا مدفوعين بدينامية السعي إلى انفتاح يتحقق في إطار "ميثاق" بين الملكية والحركة الوطنية: المعارضة سابقا، إلا أن هذه الدينامية تجووزت الآن، ولم يعد ممكنا حصر المشاركة في إقامة "ميثاق /عقد" جديد في هذه المكونات وحدها ويجب، عندما يحين الوقت، إشراك تشكيلات سياسية أخرى وفاعلين آخرين في المجتمع المدني، وأتمنى أن يتوصل المغرب إلى هذا دون أن تكون كلفة ذلك غالية جدا.